ما استطاع الملك ان يعبيء قواعده داخل الجيش والعشائر ويبني ادواته القمعية التي إستخدمها بكفاءة في هجمته على المقاومة في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١ . باستحضار هذا التاريخ هل يمكن القول ان موقف حسين الجديد — المشروط هو شكل من التراجع ، تحينا لفرصة مناسبة أكثر ، أمام ضغط فكرة حق المنظمة في تقرير مصير الارض الفلسطينية؟

٢ — بالاضافة الى ذلك — او ربما بديلا لذلك — فانه يمكن ان يؤخذ في الاعتبار لدى تفسير هذا الموقف ، ما تناقلته الانباء وركزت عليه وسائط الاعلام الفلسطينية في الفترة الاخيرة ، عن وجود تيارين داخل المؤسسة الحاكمة في الاردن (بالاخص داخل القصر) بالنسبة لما يجب ان يكون عليه الموقف من الضفة الغربية . التيار الاول يجسده حسين نفسه ويرمي الى التمسك بالضفة الغربية والابقاء على « مسؤولية » الاردن تجاهها ، اما التيار الثاني الذي ذكر انه بدأ يتبلور بعد مجازر تموز ١٩٧١ والذي يقوده الامير حسن ، فيهدف الى « اردنة » الاردن والتخلي عن كل مطالبة بالضفة الغربية والانعزال ضمن حدود شرق الاردن القديمة، وبذلك اسقاط خصوصية الاردن تجاه المسألة الفلسطينية . وقد استفاد هذا التيار من بوادر الشرخ الاقليمي في شرق الاردن الذي غذاه النظام نفسه لكسب معركته مع المقاومة . وقد كانت الانباء تشير الى تصاعد هذا التيار الثاني وازدياد تصلبه بحيث تعدى شكل ان يكون « خلافا في القصر » وانما هو بالفعل انعكاس لقواعد اجتماعية يستند اليها النظام. باسترجاع ذلك يطرح هنا الاستخلاص المتسائل : هل هذا الموقف الاخير من الملك يعتبر تنازلا للتيار الثاني — تنازلا مشروطا — ونوعا من المهادنة معه وتراجعا جزئيا امامه ؟ يضحي هذا التفسير مقبولا اذا أخذ في الاعتبار التركيز من جانب السلطات الاردنية على امكان الاستغناء عن الضفة الغربية اقتصاديا . ومن أمثلة ذلك ما نقلته صحيفة « الرأي العام » الكويتية (٥/٦) عن الدوائر الاردنية « شبه الرسمية » عن « ان الضفة الشرقية لنهر الاردن تعد اليوم قادرة على البقاء والحياة بفضل الفوسفات والنحاس بصفة خاصة ، وانه نتيجة لذلك فان المملكة الاردنية الهاشمية لن تنهار من جراء انفصال الضفة الغربية لنهر الاردن عنها » .

٣ — احد التفسيرات المحتملة لموقف الملك تتعدى العوامل المحلية والذاتية وترتبط مباشرة بما يرتب للمنطقة من اوضاع جديدة بتأثيرات من نتائج حرب تشرين ، وخاصة بالنسبة لمصير الضفة الغربية . ويبدو هذا الاحتمال ممكنا اذا كان الملك قد توصل الى « قناعة » ما بأن الضفة الغربية لن تكون من نصيبه في أية تسوية قادمة نتيجة لموازين القوى كما ظهرت بعد تشرين . وبذلك فان الملك هنا يستبق الاحداث حفاظا على عرشه من ان تطاله يد التغيير في حال تمسكه بأن يكون له نصيب من المكاسب الاقليمية في أية تسوية ، وبذلك فهو « يقنع بما له » حفاظا على الوجود نفسه .

٤ — فسر الاخ ابو أياد موقف حسين بثلاثة احتمالات : « الاول ان يكون الملك قد عرف من خلال اتصالاته بالعدو واميركه بعد كل التنازلات التي قدمها ان الانسحاب من الضفة الغربية لن يكون لانه ليس عليه اجماع . ولذلك يمكن ان يكون هذا التنازل الملكي التكتيكي لاحراج منظمة التحرير . الثاني : يريد الملك حسين ان يحرج منظمة التحرير ، او بمعنى آخر يريد ان يعرف هل ستتبنى منظمة التحرير مسؤوليتها وتتحدى الملك وتقبل بتحرير الارض المحتلة من خلال التسوية . والملك يعتقد ان هذه المناورة ستفجر الموقف الفلسطيني وستضعفه . ويعتقد الملك بعد ذلك ان الدول العربية ستلجأ الى الاردن وتتخلى عن منظمة التحرير . والثالث ان يكون هناك اتفاق بين الملك حسين وبعض الدول العربية على هذا الطرح من أجل عدم اعطاء المنظمة هذا الحق ، من خلال رفض بعض الدول العربية اعطاء المنظمة الحق في المطالبة بالاراضي التي سيجلو عنها الاحتلال » . (مقابلة مع صوت فلسطين في القاهرة نشرتها « السفير » ٥/٣) .

أي ان الموقف هنا لا يزيد عن مناورة لا تبطل الموقف الاساسي للنظام الاردني في التمسك بالضفة الغربية ، بل هي تعزز هذا الموقف وتقود اليه . ويبدو من تصريحات عدنان ابو عودة ، وزير الاعلام والثقافة الاردني ، في تفسيره لموقف حسين الاخير رائحة المناورة هذه واضحة . فقد صرح لـ«النهار» (٥/٩) ان الاردن يفرق بين امرين : « الاول هو الضفة الغربية باعتبارها جزء من المملكة نعمل لاستعادتها بمختلف الوسائل وابرزها الان علاقتنا